**المحاضرة السابعة :دور التنشئة الاجتماعية-السياسية في ترسيخ الوحدة الوطنية**

 يتضح دور التنشئة الاجتماعية-السياسية في تعزيز الوحدة الوطنية عبرما تقوم به مؤسساتها من غرس قيم نبيلة تقتضي الإيمان بثقافة الحوار وقبول الآخر كشريك أساس في الوطن الواحد،وتوعية المواطنين بواجباتهم وحقوقهم ، وحثّهم على المساهمة في الحياة السياسية ، ويتمّحور ذلك الدور المهم عندما تنّسق تلك المؤسسات (الأولية والثانوية) فيما بينها للوصول الى غاية أسمى وهي إعداد مواطن واعٍلاء حقوقه وواجباته . وبناء عليه سوف نتناول في هذا المحاور الآتية :المحور الأول : نشر ثـقـافـــــة الحــــــــــــــــــــــــوار .اماالمحور الثانـي : رفــع الـوعــــي السياســــــــــــي .المحور الرابع : استراتيجية مواجهة التحديات الداخلية والخارجية. وتضمن المحور الثالث :تفعيل المشاركة السياسية .

**المحور الاول : نشر ثقافة الحوار (The culture of Debate)**

تمنح الثقافة المتجانسة قوة مميزة خاصة بالمجتمع ، وتساعد على حس مجتمعي تكافلي ، وتسّهل عملية التواصل والتماسك الداخلي بين الأفراد ، وتمكّن المجتمع من الاعتماد وعلى ولاء أفراده وحشد تأييدهم عند الضرورة .وهذا يعني أن المجتمع بحاجة الى تبني ونشر ثقافة حوار مشتركة باعتبارها ضرورة إنسانية ومنهاج عمل يؤسس لسلوك اجتماعي قويم ومتوازن ، هذه الثقافة تسهم بشكل فاعل في إشاعة ثقافة سياسية تكون نتاج لخطط التنشئة الاجتماعية– السياسيةإذ تؤدي الاخيرة دوراًمهماً في إعداد مواطن يؤمن بحرية الرأي ومتكيف مع النسق السياسي من خلال شعور الأفراد بالانتماء والولاء لنظامهم السياسي ، وانهم لا يشعرون بالاغتراب تجاه الثقافة السياسية السائدة في مجتمعهم.

وقد أصبحت **ثقافة الحوار** بين الثقافات والحضارات من القضايا ذات الأولوية القصوى في العالم المعاصر ، فلم يعد الحوار أمراً ثانوياً أوهامشياً ، وإنما أصبح ضرورة حياتية لكل الشعوبولاسيما ماشهده العالم من تحولات جذرية للنظم الشمولية والحروب الأهلية والطائفية بين المذاهب والأديان ، وما بشّر له في الغرب من نظريات صراع الحضارات ، وهذا ما أدى الى أن يشكّل الحوار ضرورة حياتية لبلوغ الأهداف المشتركة في بناء عالم يسوده الأمن والاستقرار ومتبنياً للتنمية المستدامة .إن الحديث عن الحوار هو الحديث عن الآخر الذي يمكن أن يمثّل طرفاً والذي قد يشكل قطباً في الجدل الفكري ، اذ لايمكن أن يتم التعامل معه على أنه مجرد صدى للذات عندما يتم إجباره على تلقي الأفكار دون اعتراض أو انفعال ، لأن الحوار في حقيقته هو تفاعل تكاملي لطرفي الحوار (الأنا والآخر) وهذا لا يكون إلا عن طريق إرساء آليات الحوار الاجتماعي والتعددية الفكرية.كما أن من الضروريات الأساسية للحوار أن تكون على بينة من رغبات الأطراف المختلفة وطموحاتها وأن تملك فهماً واضحاً للقضايا التي يدور حولها الخلاف . وأن تكون على استعداد للبحث عن مخرجات لهذه الخلافات تبتعد عن أجواء العداء والكراهية ـ وان يسود جو من الثقة والرغبة المتبادلتين في التعاون المشترك للوصول الى الحلول التي تلبي طموحات الجميع ، وأمر كهذا يقتضي أن تتوسع دائرة الحوار، وأن لا يحصر بمسميات ضيقة مثل(الحوار السياسي) ، وأن يكون مفتوحاً أمام كل القضايا والأمور ويدار بشفافية ونزاهة كفيلة بإجلاء حقائق "الوحدة الوطنية" وتقويتها وبذلك يشكّل الخطوة الأولى الصحيحة باتجاه المصالحة الوطنية.في إطار خلق التعايش بين العراقيين أي (**عراقياً-عراقياً**) بالمعنى الدقيق للكلمة... وعلى فق ذلك فإن ثقافة الحوار المطلوب اشاعتها في ظل الوضع الحالي في المجتمع العراقي ينبغي أن تتسم بشكل فاعل في إشاعة ثقافة سياسية تكون محصلة لخطط التنشئة الاجتماعية–السياسية ، وهذه الثقافة ينبغي أن تستوعب كل أبناء المجتمع العراقي على اختلاف انتماءاتهم في إطار واحد تكون فيه الغلبة للانتماء للوطن والولاء له ، وتحقيق الانسجام والتعايش والتفاعل بين مكوناته ، وكل ذلك سيمّهد حتماً الى ترسيخ وحدة المجتمع العراقي الوطنية.

**المحور الثاني :-رفع الوعي السياسي (Political Consciousness)** تعمل التنشئة الاجتماعية–السياسية على رفع الوعي السياسي للفرد و بالتالي تعريفه وتعليمه بالنسق السياسي وربطه به وكيفية تعامله معه ، هذا النسق الذي يقوم أساساً على القوة المؤسسة للدولة حيث تعمل الدولة عاملاً للتماسك بين المؤسسات المختلفة المكونة للتشكيلة الاجتماعية .ولا يتحقق ذلك الا عن طريق عملية التنشئة الاجتماعية– السياسية التي تعمل على رفع مستوى الوعي الثقافي والسياسي للأفراد على نحو يجعل أفراد المجتمع يدركون تماماً بوضوح أهداف التقدم الاجتماعي نحو الوحدة الوطنية .وهنا لايقتصر**الوعي (consciousness)** على فئة معينة من الناس ، وانما يشمل الأعم الأغلب من الأفرادهذا الإدراك إذا تعدى حدود إطار الفرد فمن شأنه أن يدفع به بشكل أو بآخر إلى التضامن مع الدولة بشكل اكبر .ويعد**الوعي الثقافي** (**Culture Consciousness**) ضرورة حتمية لكل مجتمع مهما بلغ من التطور والتقدم ومهما كان نصيبه من الثقافة ، وهناك جانبين للوعي الثقافي :أولهمايتأتـــــــى بالاكتساب عن طريق عملية التنشئة- الاجتماعية السياسية ،وثانيهمايتأتى بما يكتسبه الأفراد مـــــــــــن المجتمع أثناء التفاعل الاجتماعي. وهذا مرتبط بقدرة وفاعلية ثقافة مجتمعهم التي تمنحهم هذا النوع من الوعي الثقافي .أما **الوعي السياسي (political consciousness)** : فيمثل شكلاً من أشكال الوعي الاجتماعي ودورهم في العملية السياسية ومشاركتهم في التصويت والسلوك الانتخابي واتجاهاتهم السياسية ، من أجل تقويم الواقع السياسي لمجتمعهم والتعرف على ما ينبغي دعمه أو تغييره في هذا الواقع. على ذلك فإن المشاركة في تشكيل مصير مجتمع معين لا تحتاج فقط الى وعي ثقافي للأفراد ، بل الى وعيهم السياسي ايضاً ، ومن هنا تأتي الوظيفة الأساسية للتنشئة الاجتماعية–السياسية في تكوين الوعي السياسي للأفراد والجماعات في المجتمع ، وبلورة مواقفهم واتجاهاتهم نحو مختلف القضايا الاجتماعية والسياسية ،بما ينمي لديه روح الانتماء وتعزيز الشعور **بالوحدة الوطنيةالعراقية**.

**المحور الثالث:تفعيل المشاركة السياسية (Political Participation):**تعد المشاركة السياسية سلوكاً مهما يتعلمه الفرد ويكتسبه في عملية التنشئة الاجتماعية-السياسية ، أي هناك علاقة وثيقة بين إتاحة الفرصة ليؤدي دوراً فعّالاً داخل مؤسسات التنشئة المبكرة كـــــ (الأسرة والمدرسة)، وبين قدرة الفرد على أن يشارك بفعالية في الحياة السياسية فيما بعد، فالمشاركة السياسية هي الجسر الرابط بين الفرد كعضو في جماعة والفرد كمواطن سياسي. فالمشاركة السياسية هي ذلك الشكل من الممارسة الاجتماعية التي تتيح لأفراد الشعب حق المشاركة في وضع السياسة العامة للبلاد وحق المشاركة في اتخاذ القرارات وصناعتها ، وهي بذلك تعد الدعامة الأساسية لقيام الدولة الديمقراطية/الوطنية واستمرارها.وتمثل الانتخابات النشاط الأكثر شيوعاً للمشاركة السياسية ، فهي عملية وطنية وأساسية يمارسها الأفراد ليعّبروا خلالها عن إرادتهم وتوجهاتهم الاجتماعية والسياسية في اختيار ممثليهم في الحكومة ، فالمشاركة السياسية سلوكاً تطوعياً أو نشاطاً إرادياً ، يكتسبه الفرد عن طريق مؤسسات التنشئة الاجتماعية– السياسية التي تتيح لذلك الفرد حــــــــق المشاركة في صنع السياسة العامة للبلاد وفي اتخاذ القرارات .فالمشاركة السياسية عادة ما تكون قرينة نمط معين من الثقافة السياسية أو تعبيراً عنها ، ففي ضوء الثقافة السياسية تتحدد طبيعة علاقة النظام السياسي بالقوى الاجتماعية ، ومن ثم فإن المشاركة السياسية بوصفها تعبيراً عن علاقة التفاعل بين المواطنين والنظام السياسي والمكرسة في إطار بنية سياسية معينة تتحدد بطبيعة الثقافة السياسية المقابلة لهذه البنية.

إذ أن طبيعة التنشئة الاجتماعية–السياسية التي يتلاقها المواطن وطبيعة الثقافة السياسية التي تنهل منها هذه التنشئة تؤديان دوراً كبيراً في فهم المواطن لحقوقه السياسية وعلى رأسها حقه في المشاركة واتخاذ القرار – سلباً أو إيجاباً – فالتنشئة الاجتماعية– السياسية تعد المواطن السياسي نظرياً والمشاركة السياسية تؤكد وجوده عملياً.وهكذا تتمحور عملية المشاركة السياسية لتحقيق الوحدة الوطنية حول مساهمة المواطنين (دوراً أو تأثيراً) في العملية السياسية الجارية في إطار النظام السياسي على ذلك فإن جوهر تحقيق الوحدة الوطنية يكمّن في وجود أن تكتسب الجماهير أيضاً -لا الحكومات وحدها- الشعور بالمسؤولية في الحكم وإدارة الشؤون العامة للبلادوبعكسه فإن ضعف الدور الجماهيري في الحياة السياسية والعزوف عن المشاركة السياسية يؤدي الى تكريس الانتماءات العرقية والطائفية والقبيلة التي تفرز مؤسسات سياسية غير قادرة على تجاوز الانقسامات المجتمعية وبناء الوحدة الوطنية.وهنالك فوائــد عدة للمشاركة السياسية أهمها :

1- صياغة ثقافة سياسية موحدة تقوم على القيم والمعتقدات المشتركة لعموم مكونات المجتمع .

2- إيجاد نوع من الملائمة بين السلوك السياسي لأفراد المجتمع والقيم والمعتقدات المشتركة للثقافة السياسية .

3- إيجادمشاركة سياسية حقيقية في الشؤون العامة مبنية على ثقافة سياسية مشاركة وسلوك سياسي عقلاني يضع الاعتبارات والمصالح الوطنية في المقام الأسمى .

وبناءً عليه فإن تحقيق الوحدة الوطنية يقتضي الإيمان بثقافة المشاركة السياسية ، أي قبول الطرف الآخر المختلف سياسياً شريكاً في صناعة القرار، فالأحادية السياسية تجعل من الحياة السياسية ميداناًللصراعات بين الأطراف السياسية المختلفة ، وقد تنفجر نزاعات وحروب داخلية (أهلية) من شأنها تهديد النسيج الاجتماعي بالتفكك والتقسيم .لذا ينبغي أن تكثَف كل الأطراف المعنية بالشأن العراقي جهودها ، ومن ذلك الأحزاب والكيانات السياسية ومؤسسات المجتمع المدني ووسائل الإعلام بكل أنواعها ، وذلك باتجاه تشجيع الناخبين على المشاركة في الانتخابات العامة .وأخيراً فإن إتاحة الفرصة لجميع سكان الدولة - بدون استثناء - للمشاركة الشعبية فيها ، واتخاذ القرارات في إدارة شؤون البلاد ، سواء بشكل مباشر أو عن طريق ممثلين عنهم ، أي بمعنى الإسهام في الحياة العامة ، مما يولّد الأمن والاستقرار السياسي داخل البلاد ، فالمشاركة السياسية هي إحدى الشروط الأساسية في رص الصفوف وتحقيق الوحدة الوطنية .

**المحور الرابع :إستراتيجية مواجهة التحديات الداخلية والخارجية .**

لابـد اذا مــن مشـروع وطنــي يتفــق عليــه ويحقــق قــدرا عاليـا مــن الاجمــاع الـوطني لانجــاز المصــالحةالوطنية اذا ار يد للعراق ان يتعافى وينهض وان تكون له سياسة خارجية فاعلة .

٢٢ وقد تكون التصورات الاتية مفيدة في اطار مشروع وطني للبناء والمصالحة الوطنية F

:

اولا : بناء مواطنة حقيقية وصالحة في العراق و لابد هنا من العمل على :

ا-ضـمان تطبيـق نصـوص دسـتورية تتعلـق بـالحقوق والحريـات تـرد فـي دسـتور يتفـق عليــه الشــعب والرقابة على حسن تطبيقها لمنع انتهاكها من قبل السلطات.

ب- ضــمان المســاواة بــين العــراقيين دون تمييــز بســبب الجــنس او العــرق او القوميـــة او الاصــل اواللون او المذهب او المعتقد او الرأي او الوضع الاقتصادي اوالاجتماعي .

ج- ضـمان تمتـع المـواطن العراقـي بحـق الجنسـية وعـدم اسـقاطها عنـه لاي سـبب مـن الاسـباب، اذ ان الجنسية تعبر عن الرابطة القانونية بين الفرد والدولة وهي تجسيد للمواطنة الحقيقية .

د- ضـمان ان تكـون (المواطنــة) مصـدرا للحقـوق ومناطـا للواجبـات لافـراد المجتمـع العراقـي دون تمييـزذلـك ان الـدول والمجتمعـات المقسـمة دينيـا وعرقيـا و التـي لاتعتمـد مبـدأ المواطنـة وتحتكـر السـلطة فيهـا مجموعــة معينــة ، يمكــن ان تســيطر علــى مقــدرات الــبلاد قاطبــة وتحــرم الاخــرين مــن المشــاركة

. ٢٣ ان تنشيء مجتمع مواطنين متساوين في 23 حقوقهم وواجباتهم تجاه الدولة F

هـ- ضمان الدولة ونظامها السياسـي فـرص النمـاء الاقتصـادي والاجتمـاعي والعلمـي والثقـافي للعـراقيينمن دون تمييز.

ثانيا: قيام نظام ديمقراطي تعـددي حقيقـي يراعـي ويصـون مبـدأ المواطنـة الصـالحة والاقـرار بـأن الشـعب مصدر السطات .وفي هذا الاطار لابد من :

ا- وضـع دســتورديمقراطي يحــتكم الــى شــرعيته يؤكــد علـى هويــة العــراق وانتمائــه العربــي والاســلامي وحقوق الاقليات الوطنية و يتضمن الاتي:

١) ضمان سيادة حكم القانون وقيام دولة المؤسسات القانونية .

٢) ضمان حرية الفكر والتعبيـر والـرأي والمعتقـد و ألا يتضـمن الدسـتور مـواد متناقضـة بشـأن هـذه

٢٤ القضايا لا كما هو الحال مع الدستور الحالي الذي 24 يضم عددا من المواد المتناقضة F

.

٣) ضمان المشاركة السياسية الواسعة لكل افراد المجتمع العراقي ومكوناته.

٤) ضـمان التطبيـق الفعلـي لمبـدأ الفصـل بـين السـلطات واسـتقلال القضـاء اسـتقلالا تامـا ولـيس شــكليا ووضــع قــوانين رادعــة تســتند الــى الدســتور تمنــع ايــا كــان مــن التــدخل فــي شــؤون

٥) ضمان الرقابات (السياسية والقضائية والادارية ) علـى عمـل سـلطات الدولـة لضـمان التزامهـا بالقواعد الدستورية والقانونية .

٦) قيام مجتمع مدني ورأي عام مستنير

ب- التوزيع العادل للثروات والتي تكون ملكا عاما للشعب العراقي .

ج- تعدديــة سياســية ســليمة تبتعــد عــن المحاصصــة الطائفيــة والعرقيــة لضــمان عمليــة سياســية ديمقراطيــة ســليمة قائمــة علــى الحــوار وحريــة الــرأي واحتــرام الــرأي الاخــر فــي ظــل ايجــاد قــانون للاحزاب يضمن التعددية الديمقراطية .

د- اقامـة حكومـات علـى وفـق أسـس الديمقراطيــة والكفـاءة والنزاهــة والاخـلاص للعـراق مـع تفعيـل الرقابتين السياسية والقضائية عليها .

هـ- الحفاظ على امن وسيادة الدولة داخليا وخارجيا، فالفوضـى لا تسـمح ببنـاء الدولـة فضـلا علـى

٢٧ انها تفتح الابواب امام التدخلات ا 27 لخارجية الاقليمية والدولية F

.

ثالثا: بناء عراق مستقر عبر مواطنة سليمة ولابد هنا من النهوض بما ياتي:

 ا-اصـلاح نظـم التربيــة والتعلـيم ومناهجهـا واسـاليبها واقامـة تنشـئة اجتماعيــة وعلميــة سـليمة تربـي

الاجيــال علــى روح التســامح والحــوار والتعــايش الســلمي ونبــذ العنــف والتطــرف والارهــاب والتعصــب

الطائفي والعرقي والتمييز.

ب-تأكيـد الـولاء للـوطن وشـموليته وتقديمــه علـى الـولاءات الدينيــة والطائفيــة والعرقيــة الضـيقة مـع

احتـــرام الخصوصـــيات القوميــــة والدينيــــة والمذهبيــــة لافـــراد المجتمـــع العراقـــي واحتـــرام الاديـــان

ومعتقداتها وطقوسها وحرية ممارستها

ج- نشـر روح الت 28 سـامح والحـوار والتعـايش السـلميF

بـين التكوينـات الاجتماعيـة للمجتمـع العراقـي ٢٨

ونبـذ التمييــز بينهــا ومنحهــا ادوراهــا الكاملــة فـي المشــاركة السياســية علــى وفــق اســس دســتورية

وقانونية محددة .

د-عدم تسييس الدين واتخاذه غطـاء لمطـامع دنيويـة و التأكيـد علـى ان الـدين هـو علاقـة او رابطـة

روحيــة بــين البشــر وخــالقهم (االله-ســبحانه وتعــالى ) ينمــي العلاقــات الاخويــة بــين النــاس الــذين

يخشون االله ويأملون في رحمته مستندين الى مبـادئ اخلاقيـة ودينيـة سـامية تـرفض التمييـز والغلـو

والاســتعلاء والتطــرف والعنــف، يجــب احترامهــا مــن قبــل الاخــرين لضــمان تفاعــل حقيقــي بــين

الاديان ومعتنقيها ضمن الوطن الواحد والمجتمع الواحد .

هـ- ضـمان مسـتويات مقبولـة للرفاهيـة الاقتصـادية لافـراد المجتمـع العراقـي دون تمييـز بمـا يضـمن

بناء الانسان لنفسه ومجتمعه وتحقيق الرقي الحضاري والثقافي والاجتماعي للمجتمع والدولة.

رابعــا:تعزيــز مبــدأ المواطنـــة فــي العــراق كعامــل رئــيس فــي انجــاح المصــالحة الوطنيـــة ، عبــر ً

النهوض بالامور الاتية:

أ - الغــاء كـــل قــوانين الاجتثـــاث واحالـــة مــن اجـــرم بحــق الشـــعب العراقـــي الــى القضـــاء قبـــل

الاحتلال.

ب- توسـيع المشــاركة السياســية لتشــمل كــل الاطــراف السياســية الممثلــة للتكوينــات الاجتماعيــة

والقومية والثقافية والدينية والاقتصادية في العراق.

ج- ضـمان حقـوق الاقليـات السياسـية ضـمن عمليــة سياسـية علـى وفـق قواعـد دسـتورية وقانونيــة

واضحة ودقيقة ولعل اعتماد مبـدأ المواطنـة الـذي شـددنا عليـه هـو الحـل الافضـل لقضـية المشـاركة

السياسية للاقليات .

د- قـانون انتخابـات ونظـام دوائـر انتخابيـة فيهـا ، يضـمن التمثيـل العـادل للجميـع ويضـمن وصـول

العناصـر الكفــوءة والنزيهــة والمخلصــة لتأخـذ مكانهــا فــي البرلمــان والحكومــة بعيــدا عــن عمليــات

التزوير والفساد المالي والاداري والتدخلات الخارجية.

هــ- نشـر ثقافــة الحـوار والتســامح والتعـايش الســلمي واحتـرام الــرأي والـرأي الاخــر ودعـم مشــروع

مصــالحة وطنيـــة تقــوم علـــى المكاشــفة والحــوار الصــريح ورفـــض الاســتبعاد واســتخدام العنـــف

والاقصــاء مــن المشــاركة فــي العمليـــة السياســية. ونبــذ الخلافــات والوصــول الــى الحــدود الــدنيا

للاتفاق، لضمان الاستقرار السياسي والامني .

و- ضـمان تطبيـق قواعـد دسـتو رية وقانونيـة تضـمن اجـراءات تطبيـق العدالـة والتحقيـق والمحاكمـة

علــى وفــق مــادة مــن دســتور يتفــق عليــه الشــعب وقــانون اصــول المحاكمــات الجزائيــة وقــانون

العقوبات وغيرها من القوانين التي تكفـل عـدم اعتقـال اي كـان إلا بـأمر قضـائي وتضـمن اجـراءات

التحقيـق السـليمة والافـراج عـن المتهمـين الـذين لـم تثبـت ادانـتهم ومحاكمـة عادلــة لجميـع المتهمـين

والمدانين .

ز- الغـاء قــرارات الحـاكم المــدني السـابق (بريمــر) فيمــا يتعلـق بحــل الجـيش والداخليــه والاجهــزة

دراسات دولية العدد الرابع والاربعون

{١١٢}

الامنيــة والــوزارات الاخــرى (الاعــلام وغيرهــا ) بمــا يضــمن الاســتفادة مــن خبراتهــا وفــق اســس

المصلحة الوطنية واستبعاد العناصر التي اساءت للشعب العراقي قبل الاحتلال واثناءه وبعده.

خامسـا : وفـي اطـار وسـائل بنـاء وتعزيـز المواطنـة الصـالحة فـي العـراق لابـد مـن العمـل علـى مـا

ياتي:

ا- التنشـئة الاجتماعيــة والثقافيــة القائمــة علـى اسـاس الـولاء للـوطن وصـهر الـولاءات الفرعيــة والضـيقة

فيه .

ب-التربيـة والتعلـيم السـليم للنشـئ الجديـد بمـا يـتلاءم مـع متطلبـات العصـر والابتعـاد عـن اشـاعة روح

التطرف والعنف .

ج- بنـاء وتأسـيس اعـلام موضــوعي ومحايـد يسـهم فـي اشــاعة روح التسـامح ونبـذ العنـف والطائفيــة

والعرقية ويلتزم بالثوابت السياسية والاجتماعية والثقافية الوطنية .

د- بنــاء ســليم لمنظمــات المجتمــع المــدني وتفعيــل ادوارهــا ومنحهــا الحريــة الكاملــة علــى وفــق اســس

وقواعـد دسـتورية وقانونيـة صـحيحة وتشـريع القـوانين التـي تكفـل قـدرتها علـى التـأثير فـي تقـويم العمليــة

ا وركيزة قوية لديمقراطية سليمة . ً السياسية وتحفيز الرأي العام لكي تصبح اساس

هـ- مسـؤولية الدولـة عـن الشـروع بتنميـة اقتصـادية شـاملة ترفـع مـن المسـتوى المعيشـي لافـراد المجتمـع

ومعالجــة مشــاكل الفقــر والجهــل والبطالــة وتــوفير الضـمان الاجتمــاعي لافــراد المجتمــع مــع الخــدمات

الامنية والصحية والتعليمية والثقافية.

و- مع وجوب استناد الدستور الى الشـريعة الاسـلامية ولاسـيما فـي مجـال الاحـوال الشخصـية،الا انـه

فـي الجانـب العملـي والـذي يشـغل الجانـب السياسـي الحيـز الاكبـر منــه، فمـن الضـروري الابتعـاد عـن

الشـعارات الدينيــة والتركيـز علـى عناصـر الكفايـة والخبـرة وتحقيـق قـدر مـن الفصـل بـين الـدين والدولــة

فــي الشــؤون السياســية، مــع احتــرام الاديــان ومعتنقيهــا ضــمن اطــار المجتمــع والدولــة وعــدم الســماح

باسـتخدام الـدين والطائفيـة والعرقيـة فـي تهديـد وحـدة العـراق وأمنـه واسـتقراره . وهنـا لابـد ان نشـيرالى انــه

لا ينبغي أن ينظر الى موضوع الدين والدولة بالطريقة نفسـها التـي نظـر بهـا الـى هـذا الامـر فـي اوربـا

امـا فـي العـراق فلـيس هنـاك موقـف ٢٩ وفـي الغـرب عمومـا، فالعلمانيـة 29 هنـاك كانـت تتقـاطع مـع الكنيسـة F

كتب الرئيس الاميركي جيفرسون،في عام ١٨٠٢،رسالة الى جماعة من رجال الدين،في احدى كنـائس مدينـة دانبيـوري، اعلـن ٢٩

ضـد الـدين اطلاقـا فهـي فـي موضـوعة فصـل الـدين عـن الدولــة تعنـي منـع تسـيس الـدين فـي مجتمـع

متعـدد طائفيا،لأنــه سـيحول الـى ســلاح طـائفي خطيـر.بـل ان الانظمــة السياسـية فـي العـالم الثالــث و

وتوظيفها بحسب السياقات .

ز- الغـاء كـل مظـاهر المحاصصــة الطائفيـة والعرقيــة فـي سـلطات الدولـة الثلاثــة واجهزتهـا والاعتمـاد

على معايير الكفاية والنزاهة والاخلاص لتولي المناصب السياسية والوظائف العامة وادارة الدولة.

ح- محاربــة الفســاد بكـل انواعــه السياســي والاداري والاخلاقـي فــي المجتمــع والدولــة وتشــريع القواعــد

الدسـتورية والقـوانين التـي تكفـل معاقبـة الفاسـدين وضـمان اسـتقلال القضـاء والاجهـزة الرقابيـة وحمايتهـا

لتقـوم بادوارهـا فــي هـذا المجــال لخطـورة الفسـاد فــي تهديـد امــن واسـتقرار كيـان المجتمــع والدولــة فــي

العـراق كونـه سـببا مـن اسـباب الارهـاب المتصـل بالجريمـة المنظمـة ، كمـا ان محاربـة الفسـاد والقضـاء

عليه يعزز ثقة المواطن بدولته وحكومته ويصون مبدأ المواطنة في العراق.

سادسـا: الحــد مـن التــأثير الخــارجي (الاقليمـي والــدولي) علـى الوضــع الــداخلي فـي العــراق لتحصــين

وتعزيز مبدأ المواطنة فيه وهذا يتطلب :

أ. اقامـة حكومـة قويـه مسـتقرة تحظـى بـالقبول والـدعم الشـعبي العـام علـى وفـق اسـس ديمقراطيــة

سلمية سليمة.

ب. تأسـيس وبنـاء قـوات وطنيـة مسـلحة تسـليحا جيـدا يتناسـب مـع حجـم التهديـدات التـي يواجههـا

العـراق فـي بيئــة اقليميــة مضـطربة ، وقـوى امنيــة ومخابراتيــة قويــه تضـم افــراد المجتمـع بكـل مكوناتــه

بعيـدا عـن الطائفيـة واسـتثمار كـل الطاقـات البشـرية والماديــة المتاحـة لتحقيـق هـذا الغـرض علـى اسـس

، مؤسسة ع ن ُ عبد االله ولد أباه ،المسألة الدينية-السياسية : بين الدولة الدينية والدولة المدنية، مجلة التسامح، العدد (١٥) ما ٣٠

للصحافة، مسقط، صيف ٢٠٠٦، ص ص ١٢٦-١١٠.

ماكس فيبر(١٩٢٠-١٨٦٤)،يحدد ثلاثة انماط من السلطة الشرعية وعلى النحو الاتي: ٣١

١. سـلطة تقــوم علــى اســاس عقلانـي رشــيد ، مصــدره الاعتقــاد والقناعــة بقواعـد ومعــايير موضــوعية وتفــويض مــن

يقبضون على مقاليد السلطة الحق في اصدار اوامرهم بهدف اتباع هذه القواعد والمحافظة عليها.

٢. السلطة التقليدية، وهي مرتبطة بالاعتقاد بقدسية التقاليد وشرعية مكانة السلطة ومن يمثلها.

٣. السلطة الكارزماتية، وتعني الولاء المطلق لسمة، او لشخص يحتذى به او نظام ابتدعه او دعمه زعيم ما.انظر:

تعتمـد الكفـاءة والنزاهـة و الانتمـاء والـولاء و الاخـلاص للعـراق الواحـد و تحصـين الحـدود وحمايتهـا مـن

الاختراق الخارجي.

ج. انهـاء الاحـتلال و تحصـين الفـرد العراقـي وتعزيـز ولائـه الـوطني بمـا يكفـل عـدم انخراطــه فـي

تنظيمــات مســلحة تســتهدف الشــعب مدعومــة مــن اطــراف خارجيــة (اقليميــة ودوليــة) بالوســائل كافـــة

(التربوية والثقافية والاقتصادية والاعلامية) .

د. تعزيــز علاقــات العــراق الخارجيــة علــى الجــانبين الاقليمــي و الــدولي علــى اســاس المصــالح

المشــتركة واحتــرام الســيادة وعــدم التــدخل بالشــؤون الداخليــة وعــدم الســماح لان يكــون العــراق ســاحة

لتصفية الحسابات والصراعات بين هذه القوى .

ه. ضمان سيادة حكم القانون وحل المليشيات وحظرها ومكافحة الارهاب .

 وهنـا نشـيرالى الارهـاب الـذي ينـدرج فـي اطــار الجريمــة المنظمــة، وضـرورة التطبيـق الـدقيق للقــانون

وعدم السماح بتسييسه اي لابد من التمييـز بـين الارهـاب وبـين الكفـاح ضـد الاحـتلال. وعـدم اسـتهداف

المعارضين السياسيين بذريعة مكافحة الارهاب.

توصيات عامة هي :-

1- اعتمــاد مبــدأ المواطنــة دســتوريا وقانونيــا واشــاعته ثقافيــا ،فالمواطنـــة تعــد مصــدرا مــن مصــادر

٣٢ اكتساب الشرعية لنسج وتوطيد الصلات الاجتماعية في المجت 32 معات الديمقراطية الحديثة F

.

٢ - صـياغة مشــروع المصــالحة الوطنيــة بمــنهج ولغــة قانونيــة يضــمن مشــاركة فاعلــة لممثلــين عــن

النخــب الثقافيـــة والاجتماعيـــة ومؤسســـات حقيقيـــة للمجتمــع المــدني، ومـــن ضــمنها ممثلــون لنقابـــات

المحـامين والصـحفيين واسـاتذة الجامعـات فـي هيئـة المصـالحة وعـدم قصـر الامـر علـى عقـد مـؤتمرات

لاتستقطب الجميع ولا يؤخذ بتوصياتها وما الى ذلك.

٣-تأسـيس جهـاز رقابـة لمتابعــة عمـل لجنــة المصـالحة، وحبـذا ان يكـون مـن بـين مـن يضـمهم ممثلـين

فاعلين عن الاعلام الوطني الحر النزيه المحايد.

٤ - توسيع نطاق المصالحة الوطنية لتشارك فيها جميـع القـوى السياسـية حتـى وان لـم تكـن فاعلـة او

مشاركة في الحكومة.

٥- الاتفـاق علـى مشـروع وطنـي لانهـاء الاحـتلال و حـل المليشـيات ونـزع سـلاح الجماعـات المسـلحة

غير القانونية. وحصره بيد السلطة التنفيذية وتفعيل قانون الحد من الاسلحة .

٦- تنقيـه الاجهـزة الامنيـة والجـيش مـن العناصـر التـي لا ولاء لهـا للعـراق الواحـد والتـي لاتتمتـع بمهنيــةوحرفية عالية.

٧- الابتعاد عن سياسة الاجتثاث والعمل بدلا من ذلك على الاحتكام الى القضاء .

٨- سـن قـانون لتنظـيم الخدمــة الالزاميـة فهـو كفيـل بإبعـاد القـوات المسـلحة عـن المحاصصــة الطائفيــة

الخاتمة:

 ان المصالحة الوطنية الحقيقية الشاملة،بهذه المعاني، تطرح نفسها بقوة كحل للمشكلة العراقية،

في ظل تحديات كبيرة يواجهها العراق بوجود اكثر من اربعة ملايين عراقي خرجوا من العراق